الفصل الثالث

"الدراسات السابقة"

- ❖ الدراسات العربية.
- ❖ الدراسات الأجنبية.
- ❖ التعقيب على الدراسات السابقة.
- ❖ بعض تجارب الدول العربية.

الفصل الثالث
الدراسات السابقة

أولا: الدراسات العربية:

تناولت العديد من الدراسات السابقة كثير من مشكلات الأطفال بمراحلها العمرية المتباينة، فمنها من تناول ما يعانيه الأطفال من مشكلات (نفسية) ومنهم من تناول مشكلات الأطفال الاجتماعية، ودراسات تناولت مشكلات الأطفال السلوكية للأطفال مجهولى النسب داخل المؤسسات وكذلك المشكلات التي يعانى منها الأطفال مجهولو النسب داخل القرى التي تهتم بالرعاية شبه الأسرية وقد حرصت الباحثة على كل الدراسات السابقة التي رأت أنها تمت بصلة لدراستها الحالية سواء من بعيد أو من قريب وتوضحها الباحثة فى الفصل الحالى مستعينة بطريقة العرض الذى يعتمد على التسلسل الزمنى أى عرض الدراسات القديمة أولا ثم عرض الدراسات الحديثة.

(١) دراسة مديحة العزبى (١٩٨٠):

قامت الباحثة بدراستها عام ١٩٨٠ بهدف دراسة الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية والمودعين بالمؤسسات الإيوائية

١- تكونت الدراسة من مجموعتين كما يلي:

- المجموعة الأولى (تجريبية) من الأطفال المودعين بالمؤسسات من صغر سنهم.
- المجموعة الثانية (ضابطة) من أطفال الأسر العادية.

٢- تمت المماثلة بين المجموعتين في العدد (٩٨) وفي العمر (١٠-١٣ عام) وفي الصفوف الدراسية وفي الظروف الأسرية.

٣- وقد كان أهم ما توصلت إليه الدراسة ويخصنا في هذا المقام:

- هو انه توجد فروق دالة إحصائياً بين أطفال الأسر العادية وأطفال المؤسسات الإيوائية في (مفهوم الذات) ولصالح أطفال الأسر.

- وأرجعت الباحثة هذه النتيجة إلى إن طفل المؤسسة لديه شعور بعدم التقبل من أسرته التي أبعدته عنها كما إن جو المؤسسة غالبا ما يرتبط بأوامر صارمة من المشرفين والعاملين بالمؤسسة مما يعطيه الاحساس بعدم التقبل من الآخرين وينعكس هذا بدوره في اتجاهاته السالبة نحو ذاته إلى جانب شعوره بالفشل مما يجعله يميل للتباعد عن الناس وعن تكوين علاقات معهم.

- هناك فروق دالة إحصائياً بين أطفال الأسرة وأطفال المؤسسات من (اللقطاء)، ولصالح أطفال المؤسسات (اللقطاء) في اعتماد الطفل على نفسه، وفي توافقه الشخصي وفي بعض أبعاد التكيف الاجتماعي وفي التكيف العام وعمق الصداقة.

- وأرجعت الباحثة هذه النتيجة إلى إن طفل المؤسسات لديه فرصة أكبر لاتخاذ الكثير من القرارات المتعلقة به وتدبير الكثير من أموره بنفسه علاوة على أن ظروف المؤسسة وإمكانياتها تضطره للقيام بخدمة نفسه دون انتظار لمساعدة الراشدين أو تدخلهم كما إن سلوك الاستقلال والاعتماد على النفس عادة ما يثاب داخل المؤسسة بحصول الطفل على ما يريد.

- وأضافت الباحثة بأن الطفل داخل المؤسسة لديه الفرصة لكي يتعامل مع عدد كبير ونوعيات مختلفة من الأطفال حيث يساعده هذا في اكتساب الكثير من المهارات الاجتماعية وتعطيه خبرة في التعامل مع أنماط مختلفة من الشخصيات. أما طفل الأسرة فعلاقاته قاصرة حيث تتدخل فيها الأسرة وتحد منها إلى حد ما مما يؤدى إلى إن تصبح علاقاته محدودة بأفراد أسرته الذين يسود بينهم التشابه أكثر من التباين ويسير في اتجاه واحد هو الطاعة والاحترام مما قد يكون له أثر سيء على السلوك الاجتماعي.

(مديحة العزبى، ١٩٨٠)

(٢) دراسة نجوى زكى، (١٩٨٢):

قامت الباحثة بدراستها عام ١٩٨٢ بهدف دراسة أثر وجود الطفل سواء في الأسرة العادية أو في الأسرة المفككة أو في المؤسسة الإيوائية على نمو وأدراك القواعد الخلقية عند الطفل.

وتكونت عينة الدراسة من (٢١٧ طفلا ذكرا) تتراوح أعمارهم ما بين ٩-١٣ عام قسموا إلى أربعة مجموعات كما يلي:

١- أطفال أسر عادية.

٢- أطفال أسر مفككة يعيشون مع أسرهم.

٣- أطفال أسر مفككة مودعين بالمؤسسات الإيوائية.

٤- أطفال (لقطاء) لم يخبروا الحياة الأسرية ومودعين بالمؤسسات الإيوائية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها ما يخصنا في هذا المقام كما يلي:

أ. تقدمت مجموعة أطفال الأسر العادية ثم الأطفال (اللقطاء) والذين لم يخبروا الحياة الأسرية في نمو وإدراك القواعد الخلقية بينما تأخر نمو وإدراك القواعد الخلقية بين مجموعة أطفال الأسرة المفككة الذين أودعوا المؤسسات ومجموعة الأطفال الذين يعيشون في أسر مفككة.

- وقد أرجعت الباحثة هذا التأخر لدى المجموعتين الأخيرتين لعدم الاستقرار الذي يؤدى لصعوبة التكيف بسبب تعدد جهات الضبط، ومحاولة الطفل أرضاء أكثر من طرف في وقت واحد.

- بينما تقدم نمو وإدراك القواعد الخلقية عند أطفال الأسر العادية والأطفال اللقطاء في المؤسسات فقد أرجعته الباحثة إلى أثر الاستقرار والمودة وتوفير الحب والحنان والأمان للطفل المتوفر لدى أفراد المجموعتين.

ب. كما أظهرت نتائج الدراسة أهمية احتكاك صغار الأطفال مع من هم اكب منهم في العمل أو اللعب أو النشاط كأثر إيجابي في سرعة نمو وإدراك الطفل للقواعد الخلقية حيث تقدم هذا النمو في إدراك القواعد الخلقية لدى مجموعة أطفال الأسر المفككة الذين يعيشون في المؤسسات منذ فترة على مجموعة الأطفال الذين يعيشون وسط أسرهم المفككة.

(نجوى زكى، ١٩٨٢)

(٣) دراسة جمال شفيق أحمد، (١٩٨٦):

وقام الباحث بهذه الدراسة عام ١٩٨٦ وهدفت الدراسة إلى معرفة بعض المشكلات النفسية والاجتماعية للأطفال مجهولى النسب لدى الأسرة البديلة والمؤسسات الإيوائية من خلال التعرف على سماتهم داخل النظامين وهى دراسة ميدانية وحاول الباحث في هذه الدراسة إلقاء الضوء على هذه الفئة من مجهولى النسب التي فرضت عليهم ظروفهم التواجد داخل الأسر البديلة أو المؤسسات الإيوائية وذلك حتى تمكن السادة المشرفون من رعايتهم في الأسرة البديلة أو المؤسسات الإيوائية من كيفية التعامل مع هذه الفئة حتى تقلل من المشكلات النفسية والاجتماعية التي يعانون منها وتساعد القائمين على رعايتهم على اكتشاف هذه المشكلات التي يعانون منها سواء نفسية أو اجتماعية حتى نتفادى الآثار السلبية التي سوف تظهر على المجتمع من هؤلاء الأطفال ما لم تكشف. وقد أجريت الدراسة على مجموعة (٦٠) طفل وطفلة من الأطفال مجهولى النسب المودعين بالمؤسسات الإيوائية والأسر البديلة في الفئة العمرية التي تتراوح من (٩-١٢ عاما) وهى مرحلة الطفولة المتأخرة حيث قسم الباحث دراسته إلى أربعة أقسام رئيسية وهى كالتالي:

١- القسم الأول: وهو مجموعة مكونة من(١٥ طفلة) من الإناث المودعين بالمؤسسات الإيوائية من فئة مجهولى النسب.

٢- القسم الثاني: مجموعة مكونة من (١٥ طفل) من الذكور بالمؤسسات الإيوائية.

٣- القسم الثالث: مجموعة مكونة من (١٥ طفل) من الإناث مجهولى النسب لدى الأسر البديلة.

٤- القسم الرابع: مجموعة مكونة من (١٥ طفل) من الذكور مجهولى النسب لدى الأسر البديلة.

ومن أهم النتائج التي أوضحتها هذه الدراسة ما يلي:

١- إن السمات المميزة للمودعين بالمؤسسات الإيوائية هي الشعور بالإثم والخجل والانطواء والخيال والتوتر.

٢- انخفاض وإهمال في مستوى رعاية الأطفال مما يؤدى إلى تكوين سمات شخصية سلبية وسوء توافق لهؤلاء الأطفال داخل المؤسسات الإيوائية.
(جمال شفيق أحمد، ١٩٨٦)

(٤) دراسة هناء أحمد أمين (١٩٩٤):

١- دراسة وتوصيف المشكلات السلوكية للأطفال مجهولى النسب داخل نظامي الرعاية الجماعية والرعاية شبه الأسرية.

٢- مقارنة المشكلات السلوكية للأطفال مجهولى النسب داخل نظامي الرعاية الجماعية والرعاية شبه الأسرية.

٣- وقد كونت عينة الدراسة من (٧٨ طفلا) وهم مجموع الأطفال مجهولى النسب من الذكور والإناث داخل جمعية أولادي بالمعادى وقرية S.O.S والتي تتراوح أعمارهم من ٩- ١٢ سنة. حيث إن جمعية أولادي تعتمد على الرعاية الجماعية، أما قرية الأطفال S.O.S فتعتمد على الرعاية شبه الأسرية.

فهذه الدراسة الحالية التي تجريها الباحثة من حيث أنها كذلك من الدراسات الوصفية وذلك نظراً لنقص بعض الحقائق عن نوعية الرعاية (المؤسسات الإيوائية) والأسرة البديلة وهذا يتطلب جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها حيث تسعى الدراسة إلى تقرير خصائص ظاهرة معينه وهى المشكلات السلوكية للأطفال مجهولى النسب وتهدف كذلك إلى تحليل وتفسير الأسباب لتلك المشكلات ومقارنتها داخل نظام (المؤسسات الإيوائية والأسرة البديلة).

أما أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية للباحثة أنها تقصد المشكلات السلوكية للأطفال مجهولى النسب في مرحلة الطفولة المتوسطة. أما هذه الدراسة الحالية تقصد المشكلات النفسية والاجتماعية للأطفال مجهولى النسب في الفئة العمرية التي تتراوح من (٩- ١٢ سنوات) وهى مرحلة الطفولة المتأخرة.

كما أن الدراسة الحالية تقصد دراسة المشكلات الاجتماعية أيضا لمرحلة الطفولة المتأخرة وهو ما تقصده هذه الدراسة. كذلك الدراسة الحالية تسعى للمقارنة

بين الأطفال مجهولى النسب داخل المؤسسات الإيوائية والأسر البديلة (داخل منزل ذاته) وهو ما لم يحدث في هذه الدراسة السابقة.

ونأتي إلى أهم ما توصلت إليه الباحثة من نتائج لهذه الدراسة وهو كالتالي:

١- أظهرت الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطة درجات سلوك التمرد للأطفال مجهولى النسب في نظامي الرعاية الجماعية والرعاية شبه الأسرية لصالح أطفال الرعاية الجماعية.

٢- ووجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطة درجات السلوك الطعام للأطفال مجهولى النسب في نظامي الرعاية الجماعية والرعاية شبه الأسرية لصالح أطفال الرعاية الجماعية.

٣- وكذلك وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات سلوك العدوان للأطفال مجهولى النسب لصالح أطفال الرعاية الجماعية.

٤- وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات سلوك الكذب العدوان للأطفال مجهولى النسب لصالح أطفال الرعاية الجماعية.

٥- وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات سلوك التبول اللاإرادي للأطفال مجهولى النسب في نظامي الرعاية الجماعية والرعاية البديلة.

٦- عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات الأطفال من مجهولى النسب الذكور والإناث فيما يتعلق بإبعاد المشكلات السلوكية المحدودة في التمرد، والشر، والعدوان، والكذب، والتبول اللاإرادي.

(هناء أحمد أمين، ١٩٩٤)

(٥) دراسة سوسن عبد الونيس فهي (١٩٩٧):

- حيث هدفت إلى معرفة تأثير فعالية نموذج التركيز على المهام في التعامل مع بعض المشكلات السلوكية للمراهقات مجهولات النسب.

- حيث استخدمت المنهج التجريبي داخل جمعية أولادي بالمعادى وقد كانت العينة مكونة من ٢٠ حالة من الفتيات المراهقات مجهولات النسب حيث قسمت إلى

مجموعتين بواقع (١٠ حالات تجريبية، ١٠حالات ضابطة) وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو:

أن نموذج التركيز على المهام يتسم بالفاعلية في التعامل مع بعض المشكلات السلوكية للمراهقات مجهولات النسب.

وقد أضافت الباحثة هذه الدراسة إلى قائمة الدراسات السابقة وبرغم إنها تقوم بدراسة الأطفال في سن المراهقة لما كان لوجود هذه المشكلات السلوكية استمرارها في مرحلة المراهقة من تراكمية أثناء مرحلة الطفولة السابقة عليها وهى مرحلة الطفولة المتأخرة التي تدرسها الباحثة في دراستها الحالية.

وتجد الباحثة أن هناك دراسات أجريت على الأطفال مجهولى النسب بقصد دراسة أثر الحرمان من الوالدين أو من الرعاية الأسرية وهى على النحو التالي:- **(سوسن عبد الونيس، ١٩٩٧)**

(٦) دراسة نوال أحمد مرسى (٢٠٠٠):

ترى الباحثة اختبار نموذج التركيز على المهام في الخفيف من حدة مشكلة اضطراب العلاقات الاجتماعية للأطفال الأيتام وكذلك تحسين علاقة الطفل بكل من زملائه وألم البديلة والمشرفين من خلال ممارسة نموذج التركيز على المهام. حيث تكونت عينة الدراسة من:

فقد بلغ مجتمع الدراسة ٤٢ طفلا ثم اختيرت عينة الدراسة من بينهم وبلغت (٢٠ طفل) ممن سجلوا أعلى درجات في استمارة العلاقات الاجتماعية ثم قسمتهم الباحثة عشوائياً إلى مجموعتين:

أ. المجموعة الأولى (تجريبية) وتكونت من ١٠ حالات.

ب. المجموعة الثانية (ضابطة) وتكونت أيضا من ١٠ حالات.

والمجموعتين من الأطفال المتواجدين بمؤسسة دار الفتح لرعاية الأيتام بالمعادى وقد تمت المماثلة في العدد (٢٠) وفي العمر من (٩-١٢ سنة) وفي مدة المكوث بالمؤسسة بمدة لا تقل عن سنتين وفي الخلو من الإعاقات الجسمية أو

العقلية وفي مشكلة اضطراب العلاقات الاجتماعية كما أن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات شبه التجريبية لأنها تختبر مدى فعالية نموذج التركيز على المهام في خدمة الفرد في التحقيق من حدة مشكلة اضطراب العلاقات الاجتماعية للأطفال الأيتام. ولأنها تهدف كذلك إلى اختبار العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل وهو ممارسة نموذج التركيز على المهام مع الأطفال الذين يعانون من اضطراب علاقاتهم الاجتماعية والأخر تابع وهو مشكلة اضطراب العلاقات الاجتماعية للأطفال الأيتام.

وقد استخدمت الباحثة المنهج التجريبي في دراستها باستخدام مجموعتين أحدهما تجريبية والأخرى ضابطة وهما مماثلين من الأطفال الأيتام وذلك على أن يتم القياس القبلي لكل من المجموعتين التجريبية والضابطة من البديلة ثم التدخل المهني بنموذج التركيب على المهام مع المجموعة التجريبية ثم بعد ذلك القياس البعدي لكل من المجموعتين التجريبية والضابطة ثم يتم حساب الفرق بين القياسي القبلي لكل من المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة.

وأهم ما أشارت إليه الباحثة من نتائج لدراستها هذه الأتي:

- أن استخدام التكنيكات العلاجية باستخدام نموذج التركيز على المهام حققا نتائج ذات فعالية بالنسبة لثماني حالات من حالات الدراسة فقد تحسنت علاقة الطفل بالآخرين سواء الزملاء أو المهام البديلة أو المشرفين.
- بينما لم يكن استخدام التكنيكات العلاجية ذات فعالية بالنسبة لحالتين من حالات الدراسة.

وقد راجعت الباحثة أسباب ذلك إلى:

- أن الظروف التي يعيش فيها الطفل داخل الدار مثل تغير الأمهات البديلات باستمرار، فكان لهذا أثره السيىء على نفس الطفل وعلى علاقته بالآخرين.
- الفروق الفردية بين الأطفال.

(نوال أحمد مرسى، ٢٠٠٠)

(٧) دراسة فايزة رجب بهنسى (٢٠٠٠):

كما أنه من الدراسات التي تناولت المشكلات السلوكية للأطفال مجهولى النسب كانت دراسة فايزة رجب بهنسى حيث قامت الباحثة بدراستها عام ٢٠٠٠ وذلك للتعرف على تأثير المشكلات السلوكية التي قامت بتحديدها وهى (العدوان- الكذب- التبول اللاإرادي) على سلوك الأطفال في المؤسسة وحاولت الباحثة التوصل إلى أنسب الأنشطة الجماعية بطريقة العمل مع الجماعات لمواجهة المشكلات السلوكية للأطفال مجهولى النسب وكذلك الكشف عن أهم الأساليب المهنية التي يجب إن يستخدمها الأخصائي الاجتماعي مع جماعات الأطفال مجهولى النسب والتي تساعده على مواجهة المشكلات السلوكية التي تواجه الأطفال وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية للباحثة حيث أنها قصدت المشكلات السلوكية للأطفال مجهولى النسب وكيفية مواجهتها وعلى نفس المرحلة العمرية من (٩-١٢ عاما) وهى مرحلة الطفولة المتأخرة حيث تكونت عينة الدراسة من (٢١ طفل) ولكنها طبقت دراستها على (٩) أفراد فقط وهم من كانت أعمارهم تتراوح ما بين (٩-١٢ عاما) من الأطفال المتواجدين بدار الرعاية الاجتماعية بدمنهور ممن يعانون من المشكلات السلوكية (العدوان- الكذب- التبول اللاإرادي) وتختلف الدراسة عن الدراسة الحالية للباحثة من حيث المجال المكاني حيث تطبق هذه الدراسة السابقة على الأطفال مجهولى النسب بدار الرعاية بدمنهور فقط وتجرى دراسة تجريبية.بينما المجال المكاني للدراسة الحالية داخل المؤسسات الإيوائية التي تحوى بداخلها على الأطفال مجهولى النسب من (٩-١٢ عاما) مقارنة بالأطفال مجهولى النسب داخل الأسرة البديلة أيضا.

وجاءت نتائج الدراسة كالأتي:

١- إن هناك علاقة إيجابية بين استخدام طريقة العمل مع الجماعات والتخفيف من حدة المشكلات السلوكية لدى الأطفال مجهولى النسب وذلك يرجع إلى أثر برنامج التدخل المهني الذي قامت به الباحثة.

٢- كما أوضحت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين برنـــامج التـــدخل المهنـــي باستخدام طريقة العمل مع الجماعات والتحقيق من مشكلات السلوك العدواني لدى الأطفال مجهولى النسب. وأرجعت الباحثة ذلك الأثر الذي تم تنفيذه.

٣- كما أوضحت الدراسة إن هناك علاقة إيجابية بين برنـــامج التـــدخل المهنـــي باستخدام طريقة العمل مع الجماعات والتحقيق من مشكلة الكذب لدى الأطفال مجهولى النسب وأرجعت ذلك أثر البرنامج الذي تم تنفيذه.

٤- وأخيرا أوضحت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين برنامج التدخل المهنـــي باستخدام طريقة العمل مع الجماعات والتحقيق من حدة التبول اللاإرادي لـــدى الأطفال مجهولى النسب ولكن بشكل ضئيل إلى حد ما وأرجعت الباحثة ذلـــك لأنها مشكلة تحتاج إلى جهود أكثر ووقت أطول.

(فايزة رجب بهنسى، ٢٠٠٠)

ثانياً: الدراسات الأجنبية

(١) دراسة دانيل "Daniel, 1931":

- **موضوع الدراسة:** أطفال الملاجئ.
- **هدف الدراسة:** مقارنة بين أطفال الذين يعيشون فى الملاجىء والأطفال الذين يعيشون فى الأسر البديلة.
- **عينة الدراسة:** الأطفال الذين يتراوح عمرهم بين العامين
- **ملخص الدراسة:** قام دانيل بدراسته عام ١٩٣١، على مجموعة من الأطفال في سن العامين حيث نشأت المجموعة الأولى في أحد الملاجىء بصفة عامة (رعاية اجتماعية). بينما كان مخصصاً مربية لرعاية كل طفل في المجموعة الثانية على حده تقوم بدور الأم البديلة. وقد انصبت دراسته على المقارنة بين أطفال المجموعتين في الناحيتين العقلية والجسمية.
- **نتائج الدراسة:** خلصت الدراسة إلى أن أطفال المجموعة الأولى (الذين نشأوا في الملجأ) متأخرين عقلياً وجسمياً عن أطفال المجموعة الثانية.

(In Buhler, 1937, P. 65)

(٢) دراسة جولد فارب "Gold Farb, 1951":

- **موضوع الدراسة:** العلاقة بين شخصية الطفل والمربية.
- **هدف الدراسة:** المقارنة بين أطفال الذين يعيشون فى الملاجىء والأطفال الذين انتقلوا من أحضان أمهاتهم ليعيشون فى الأسر البديلة
- **عينة الدراسة:** الأطفال الذين يتراوح أعمارهم بين ١٥-١٠ عاما
- **ملخص الدراسة:** قام جولد فارب بدراسته عام ١٩٥١، على مجموعتين من الأطفال، حيث تكونت كل مجموعة من خمسة عشر طفلا، تتراوح أعمارهم بين العشرة والخمسة عشر عاما.

- وقد نشأت المجموعة الأولى في ملجأ حيث لا تتاح لهم الفرصة لقيام علاقة شخصية بين الطفل والمربية / حيث كانت تقوم المربية الواحدة بتعهد عدة أطفال في وقت واحد وبغير اكتراث غالبا، وتتغير من حين لآخر ابتداء من بلوغهم سن الشهر السادس. وأما أطفال المجموعة الثانية فقد انتقلوا من أحضان أمهاتهم مباشرة إلى رعاية في أسرة بديلة. وقد استخدمت المقارنة بين أفراد المجموعتين في اختبارات القدرات المختلفة.

- **نتائج الدراسة:** وكان أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج هو ضعف الأنا الأعلى ضعفاً شديداً عند أطفال المجموعة الأولى. وقد بدأ ذلك بوضوح لدى هؤلاء الأطفال في قدراتهم التخيلية وقى استجاباتهم الاجتماعية كالقدرة على إتباع قواعد السلوك المرسوم لهم، والشعور بالذنب نتيجة لكسر هذه القواعد، و القدرة على عقد علاقات سوية مع الآخرين، والوظيفة اللغوية، وقد أرجع جولد فارب هذا كله إلى خبرة الإيداع المبكر بالمؤسسات.

(٣) دراسة لورى "Lowrey, 1951":

- **موضوع الدراسة:** أطفال الملاجىء حتى السنة الثالثة والرابعة
- **عينة الدراسة:** أطفال الملاجىء الذين يتراوح أعمارهم بين سنة وحتى سن الثالثة والرابعة.
- **هدف الدراسة:** فحص أطفال الملاجىء من السنة الأولى وحتى السنة الثالثة والرابعة.
- **ملخص الدراسة:** قام لورى بدراسته عام ١٩٥١، على مجموعة مكونه من واحد وعشرين طفلا من الذين التحقوا بالملاجىء خلال السنة الأولى من عمرهم، وظلوا بها حتى سن الثالثة والرابعة. وقد تولى لورى فحصهم وهم في سن الخامسة من العمر.
- **نتائج الدراسة:** أنهم جميعا يعانون من اضطرابات حادة في الشخصية، تتركز في عجزهم في إعطاء الحب أو تقبله. وأما عن الأعراض الشائعة بينهم، فهي

العدوان والأنانية، وشدة الصياح، والصعوبة الشديدة في تناول الطعام، وعيوب الكلام والبوال، وأحيانا المخاوف الشديدة.

(٤) دراسة نيل "Neale, 1966":

- **موضوع الدراسة:** مقارنة الأطفال المدعين بالمؤسسات منذ الصغر وذويهم فى الأسر العادية.
- **عينة الدراسة:** الأطفال الذين يتراوح أعمارهم ما بين (٨- ١١) سنة.
- **هدف الدراسة:** الكشف عن أثر الإيداع بالمؤسسات على شخصية الأطفال المودعين.
- **ملخص الدراسة:** قام نيل بدراسته عام ١٩٦٦، وقد تكونت عينه الدراسة من مجموعتين:

١- المجموعة الأولى تجريبية من الأطفال المدعين بالمؤسسات منذ الصغر.

٢- المجموعة الثانية ضابطه من أطفال الأسر العادية.

- وقد راعى الباحث التماثل بين المجموعتين من حيث العدد (٢٠ طفلا) والسن ما بين (٨- ١١) سنة ونسبة الذكاء والجنس ونسبة الذكورة والأنوثة.

- **نتائج الدراسة:**

أ. أن أطفال المؤسسات أكثر تمركزا حول الذات من ذويهم.

ب. أن أطفال المؤسسات أكثر عدوانية من ذويهم.

ج. أن أطفال المؤسسات أقل اجتماعية من أطفال الأسر العادية.

(٥) دراسة فيكتوريا بوسيو "Bossio, 1971":

- **موضوع الدراسة:** آثار الإيداع المبكر بالمؤسسات الإيوائية.
- **عينة الدراسة:** تكونت عينة دراستها من (١٤٢) طفلا- تتراوح أعمارهم بين (٨-١١): (١١-١٤) ممن تم إيداعهم بالمؤسسات في سن الخامسة.

- **هدف الدراسة:** إظهار أثر الإيداع المبكر للأطفال بالمؤسسات الإيوائية.
- **ملخص الدراسة:** قامت بوسيو عام ١٩٧١ بدراستها، بهدف الكشف عن آثار الإيداع المبكر والتواجد بالمؤسسات الإيوائية على التوافق النفسي عند الأطفال.
- **نتائج الدراسة: وقد توصلت الدراسة إلى نتائج هامة منها:**

- أن التواجد المبكر في المؤسسات الإيوائية وطول مدة البقاء فيها، لهما تأثير كبير على سوء التوافق الاجتماعي عند الأطفال.
- كما أن السمات المميزة لهم كانت العدوانية، وتقلب المزاج، والحقد- والتناقض، والقلق، وفقدان الشعور بالأمن.

(٦) دراسة كليمر برينجل "Pringle, 1971":

قام برينجل بدراسته عام ١٩٧١:

- **موضوع الدراسة:** صفات الأطفال مجهولى النسب المودعين بالمؤسسات
- **عينة الدراسة:** الأطفال الذين يتراوح أعمارهم ما بين (٨-١٤).
- **هدف الدراسة:** إظهار حالة الأطفال الذين يتم إيداعهم بالمؤسسات
- **ملخص الدراسة:** أجريت الدراسة على مجموعة من الأطفال المدعين بالمؤسسات في سن مبكر من عمرهم، وخاصة الذين يتراوح أعمارهم ما بين (٨-١٤) سنة.
- **نتائج الدراسة:** أن معظم أطفال الدراسة (المدعين في سن مبكرة) يعانون من أعراض سوء التوافق النفسي والاجتماعي. والسمات المميزة لهؤلاء الأطفال هي تأخر المهارات اللغوية والحقد والقلق والعدوانية والانطواء.

تعقيب على الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة الأطفال مجهولى النسب من فئات عمرية مختلفة كما تناولتها أيضا من جوانب مختلفة، فمنها من قام بإجراء دراسة للتعرف على السمات الشخصية المميزة لهم وذلك من خلال دراسة مديحة العزبـــى ١٩٨٠ والتي أجرت دراستها على الأطفال من الأسر العادية من مرحلة الطفولة المتأخرة دراسة تجريبية.

- **ومن أوجه التشابه بين هذه الدراسة السابقة والدراسة الحالية الأتي: -**

- أنهما يدرسان نفس المرحلة العمرية للأطفال مجهولى النسب تقريبا.
- تناولها دراسة الأطفال مجهولى النسب داخل المؤسسات الإيوائية.

- **ومن حيث أوجه الإختلاف بينهما فكانت كالتالي: -**

- إن الدراسة السابقة تناولت دراسة هؤلاء الأطفال داخل الأسر العادية، وهو ما لم تفعله الدراسة الحالية، حيث إن الباحثة تتناول فيها دراسة كل من الأطفال داخل المؤسسات الإيوائية وكذلك الأطفال مجهولى النسب داخل أسرهم البديلة.
- انتهجت هذه الدراسة المنهج التجريبي، بينما الدراسة الحالية سوف تنتهج المنهج الوصفي المقارن.

- **ومن حيث أوجه الاستفادة فكانت كالتالي:-**

اكتشفت الباحثة وتعرفت على بعض السمات الشخصية المميزة للأطفال مجهولى النسب داخل المؤسسات مما أعطى لها بعض المرونة في التعامل مـــع هـــؤلاء الأطفال ومنها:

- اعتماد الطفل على نفسه.
- متوافق شخصيا لعمل صداقات عميقة بين زملاؤه.
- القدرة على اكتساب المهارات الاجتماعية.
- الخبرة في التعامل مع أنماط مختلفة من الشخصيات.

❖ ومن الدراسات من تناولت الأطفال مجهولى النسب من حيث معرفة نمو وإدراك الطفل للقواعد الخلفية ومنها **دراسة نجوى زكى، ١٩٨٢.**

- **فمن حيث أوجه التشابه:-**

- أن كلا من الدراستين تشمل في جوانب دراستها الأطفال مجهولى النسب (اللقطاء) في الفئة العمرية من مرحلة الطفولة المتأخرة.

- **أوجه الاختلاف:-**

- حاولت الدراسة السابقة إثبات أثر الحرمان الأسرى على هؤلاء الأطفال من مجهولى النسب وعلاقته بنمو وإدراك القواعد الخلقية لدى الطفل.

❖ بينما الدراسة الحالية تبحث في أهم المشكلات النفسية والاجتماعية للأطفال مجهولى النسب.

- **أوجه الاستفادة:-**

- معرفة الباحثة مدى نمو القواعد الخلقية للأطفال مجهولى النسب داخل المؤسسات الإيوائية، حيث إن هؤلاء الأطفال يمثلون جزءا من العينة التي تحتوى عليها الدراسة الحالية للباحثة.

❖ ومن الدراسات السابقة من تناول الأطفال مجهولى النسب في مرحلة الطفولة المتأخرة داخل كلا من المؤسسات الإيوائية والأسر البديلة في محاولة للتعرف على بعض المشكلات النفسية والاجتماعية، وهى من أكثر الدراسات قربا للدراسة الحالية.

- **أوجه التشابه:-**

- أن العينة التي تم اختيارها من فئة الأطفال من مجهولى النسب.
- ومن مرحلة الطفولة المتأخرة (٩- ١٢) عام.

- أجريت الدراسة على الأطفال مجهولى النسب داخل المؤسسات الإيوائية والأسر البديلة.
- هدفت إلى التعرف على المشكلات النفسية والاجتماعية للأطفال مجهولى النسب.

- **أوجه الاختلاف:-**

- اختلاف الهدف بحيث هدفت الدراسة السابقة إلى التعرف على بعض المشكلات النفسية والاجتماعية للأطفال مجهولى النسب، بينما الدراسة الحالية تقوم بدراسة أهم المشكلات النفسية والاجتماعية للأطفال مجهولى النسب، فالباحثة هنا محددة أكثر في دراستها الحالية.
- حاولت الدراسة السابقة التعرف على بعض المشكلات النفسية والاجتماعية للأطفال مجهولى النسب من خلال التعرف على سماتهم الشخصية داخل النظامين من خلال الدراسة الميدانية.
- بينما تحاول الباحثة التعرف على أهم المشكلات النفسية والاجتماعية للأطفال مجهولى النسب داخل المؤسسات الإيوائية وكذلك داخل الأسر البديلة بواسطة المنهج الوصفي المقارن.
- لم تحدد الدراسة السابقة ما هي بعض المشكلات التي ستتناولها بالدراسة بينما الدراسة الحالية موضحا بها أن أهم المشكلات التي تريد دراستها هي (العدوان – الكذب – التمرد والعناد).

- **أوجه الاستفادة:-**

- تعرفت الباحثة على السمات المميزة لهذه الفئات من مجهولى النسب مما قد سهل على الباحثة التعرف والتعامل مع هذه الفئة.
- وتعرفت الباحثة من خلال الدراسة السابقة على الأتي:
- بعض المشكلات النفسية والاجتماعية التي يعانى منها الأطفال مجهولو النسب في مرحلة الطفولة المتأخرة داخل المؤسسات الإيوائية وهى كالتالي:

- الشعور بالإثم، والخجل، والانطواء، والخيال، التوتر.
- التعرف على أهم ما يميز المشرفين على هؤلاء الأطفال داخل المؤسسات الإيوائية.
- وكذلك لعدم تكرار المشكلات داخل الدراسة الحالية والبحث عن أهم المشكلات التي يعانى منها الأطفال من فئة مجهولو النسب والوقوف على مشكلات نفسية واجتماعية جديدة ومحاولة التوصل إلى حلول لها.

❖ ومن الدراسات التي توصلت إلى المشكلات التي يعانى منه الأطفال مجهولو النسب، **دراسة هناء أحمد أمين، ١٩٩٤.**

- **أوجه التشابه:-**

- توصلت للمشكلات التي يعانى منها الأطفال مجهولو النسب من خلال انتهاج المنهج الوصفي المقارن.
- تناولت الأطفال مجهولى النسب داخل الرعاية المؤسسية.

- **أوجه الاختلاف:-**

- تناولت في دراستها مشكلة التبول اللاإرادي لدى الأطفال بينما الدراسة الحالية تتناول مشكلات (العدوان، والكذب، والتمرد والعناد).
- تناولت الدراسة السابقة الأطفال من مجهولى النسب داخل نظامين هما الرعاية المؤسسية والرعاية شبه الأسرية داخل قرية S.O.S.
- بينما تقوم الدراسة الحالية بدراسة أهم المشكلات التي يعانى منها الأطفال داخل نظامي المؤسسات الإيوائية، والأسر البديلة.

- **أوجه الاستفادة:-**

- استعانت الدراسة الحالية بمقاييس الدراسة السابقة لاستخدامها عند التطبيق العملي حيث أنها تتناسب وطبيعة الدراسة الحالية.

- الدراسة السابقة قامت بدراسة الأطفال من مجهولى النسب داخل النظامين المؤسسي، وشبه الأسرى مما جعل الباحثة تتعرف على طبيعة الأطفال مجهولى النسب بشكل أوضح.

❖ وكانت **دراسة سوسن عبد الونيس ١٩٩٧**، للأطفال من مجهولى النسب ولكنها تناولت دراستها المراهقات، واستعانت بها الباحثة نظرا لأنها تدرس نفس النوعية من مجهولى النسب وذلك محاولة من الباحثة للاطلاع والتعرف على هذه الفئات في مراحلهم العمرية المختلفة بالإضافة إلى أن مرحلة المراهقة يكون قد وصل إليها هؤلاء الأطفال بعد مرورهم مباشرة بمرحلة الطفولة المتأخرة.

- **أوجه التشابه:-**

- تناولت الدراسة السابقة فئة الأطفال من مجهولى النسب.

- **أوجه الاختلاف:-**

- تناولت الدراسة السابقة مرحلة المراهقة من مجهولى النسب.
- بينما تناولت الدراسة الحالية الأطفال مجهولى النسب في مرحلة الطفولة المتأخرة.
- تناولت الدراسة السابقة المراهقات داخل جمعية أولادي فقط، بينما الدراسة الحالية تتناول الأطفال في مرحلة الطفولة المتأخرة من الذكور والإناث.
- وكذلك تتناول الدراسة الحالية الأطفال مجهولى النسب داخل المؤسسات الإيوائية، والأطفال مجهولى النسب داخل أسرهم البديلة.
- توصلت الدراسة السابقة إلى أثر الحرمان من الوالدين أو من الرعاية الأسرة.
- بينما الدراسة الحالية تحاول معرفة أهم المشكلات النفسية والاجتماعية للأطفال من مجهولى النسب.

- **أوجه الاستفادة:-**

- التعرف على المشكلات السلوكية لدى هؤلاء المراهقات، ومعرفة أن هذه المشكلات في حين استمرارها والتوصل لحلها سوف تستمر في مرحلة المراهقة نتيجة تراكمية مرحلة الطفولة السابقة عليها مباشرة وهى مرحلة الطفولة المتأخرة التي تقوم بها الباحثة بالدراسة الحالية.

❖ ومن الدراسات التي تناولت الأطفال من مجهولى النسب، **دراسة نوال أحمد مرسى، ٢٠٠١.**

- **أوجه التشابه:-**

- الدراسة السابقة درست الأطفال من مجهولى النسب.
- درست الأطفال في الفئة العمرية من (٩ – ١٢) وهى مرحلة الطفولة المتأخرة.
- درست الأطفال من مجهولى النسب بأحد المؤسسات الإيوائية بالمعادى، وكذلك مجموعة الأطفال بنفس المؤسسة من مجهولى النسب بالأسر البديلة.

- **أوجه الاختلاف:-**

- أن الدراسة الحالية تدرس الأطفال من مجهولى النسب من الفئة العمرية من (٩-١٢) عام ولكن داخل المؤسسات الإيوائية، وداخل الأسر البديلة لهؤلاء الأطفال.
- نوع المنهج المستخدم هو المنهج التجريبي، بينما الدراسة الحالية تستخدم المنهج الوصفي المقارن.
- تدرس الدراسة السابقة علاقة الطفل بالأمهات البديلات وهل هي بمثابة الأم له من خلال القياس البعدي، بينما الدراسة الحالية تحاول التوصل إلى أهم المشكلات النفسية والاجتماعية للأطفال مجهولى النسب.

- **أوجه الاستفادة منها:-**

- التعرف بشكل واقعي على هذه الفئة من مجهولى النسب في مرحلة الطفولة المتأخرة.

- التعرف أكثر على نظامي الأسر البديلة والمؤسسات الإيوائية وهما المعنيين من قبل الدراسة الحالية.

- أنه من الممكن أن تكون الأمهات أو المشرفات البديلات سببا في إحداث المشكلات النفسية والاجتماعية للأطفال مجهولى النسب نتيجة معاملتهم معهم بشكل غير لائق.

❖ **فايزه رجب بهنسى (٢٠٠٠):**

▪ **أوجه التشابه:-**

الدراسة السابقة هدفت إلى التعرف على المشكلات السلوكية والنفسية التي تواجه الأطفال من مجهولى النسب وهو ما تحاول التوصل إلى جزء منه الدراسة الحالية.

- العينة التي تم إجراء الدراسة عليها من الفئة العمرية (٩- ١٢) سنة وهى مرحلة الطفولة المتأخرة وهى نفس الفئة العمرية التي تتناولها الباحثة بدراستها الحالية.

- حددت المشكلات التي ستقوم بدراستها ومنها بعض المشكلات التي تعانى منها هذه الفئة من (العدوان، الكذب) مع أهم المشكلات الأخرى.

▪ **أوجه الاختلاف:-**

- تحاول الدراسة الحالية التوصل إلى أهم المشكلات التي تعانى منها فئة مجهولو النسب والتي لم تحددها الباحثة بعد.

- مشكلة التبول اللاإرادي مشكلة غير معنية بها الدراسة الحالية كأحد أهم المشكلات النفسية والاجتماعية للأطفال مجهولى النسب.

- طبقت الدراسة السابقة على الفئة العمرية من (٩-١٢) وذلك بمحافظة دمنهور بينما الدراسة الحالية تقوم بتطبيقها الباحثة في محافظة القاهرة بمناطق (شرق مدينة نصر- مصر الجديدة- الزيتون).

المنهج المستخدم في الدراسة السابقة هو المنهج التجريبي بين أطفال المؤسسات بدار الرعاية بمحافظة دمنهور، بينما الدراسة الحالية تطبق المنهج الوصفي المقارن بين أطفال المؤسسات وأطفال الأسر البديلة.

- **أوجه الاستفادة:-**

- التعرف على كيفية التعامل مع هذه الفئة من المرحلة العمرية من (٩- ١٢) وهى مرحلة الطفولة المتأخرة.
- توصلت من خلال أدواتها إلى نتائج مرضية.

بعض تجارب الدول العربية:

سوف نستعرض بعض تجارب الدول العربية التي تعانى من مشكلة الأطفال مجهولى النسب وكيف تم التعامل مع هذه المشكلة.

أولا: تجربة دولة الأردن

ينشغل المجتمع الأردني في محاولة تحليل ما يسمى بظاهرة الرضع المجهولي النسب أو «اللقطاء» بعد أن تواترت أخيراً حالات العثور على عدد منهم في مرافق عامة من بينهم رضيعة كادت أن تدوسها شاحنة قمامة، وأخرى ألقيت في دورة مياه داخل أكبر مستشفى حكومي في عمان.

على أن أمين عام وزارة التنمية الاجتماعية حسين أبو الرز يرفض وصف حالات «الأطفال مجهولي النسب» بالظاهرة، معتبراً أنها لم تتفاقم إلى هذا المستوى. ويقول: «إنها ظاهرة موجودة منذ الأزل، وقبل الإسلام، لكن الإعلام يسلط الضوء عليها كثيراً، بسبب أجواء الانفتاح المتنامية».

الجهات الرسمية تصنف مجهولي النسب إلى ثلاث فئات: اللقطاء الذين يعثر عليهم المارة في الشوارع، أبناء السفاح (مواليد زواج المحرمات)، ومعروفي الأمهات مجهولي الآباء، وهم في تزايد.

البحث جار عن حلول تشريعية، مجتمعية، ودينية وطرق للحفاظ على المولود والأم لحظة الولادة. وفي الخلفية قضية فتاة في العشرين من عمرها وضعت وليدتها داخل دورة مياه المستشفى بعد إن داهمتها الأم المخاض.

منذ مطلع العام عثر على ستة رضع رماهم أهلهم اتقاء العار والمساءلة القانونية. آخر الحالات كان ترك طفل تحت أدراج سوق تموين وسط العاصمة عمان في بداية الشهر الحالي. وقبلها وضع طفل داخل كيس قمامة أسود بالقرب من جسر معلق يربط أحياء عمان الغنية بالمناطق الفقيرة. لكن الصدمة الكبرى كانت صور عثور عامل تنظيفات بالصدفة على رضيعة في حاوية قمامة قبل دقائق من دفعها إلى شاحنة النفايات تمهيداً لطحنها. في هذا مؤشر على طريقة جديدة للتخلص من الرضع لا تكترث لاحتمالات مقتلهم بعد أن كانوا يلقون سابقاً أمام مسجد، أو كنيسة أو عتبات مؤسسات خيرية بهدف المحافظة عليهم، بحسب مسؤلين وأطباء.

الأرقام تتحدث: خلال العام الماضي، عثر على ٣٥ رضيعاً مجهول النسب مقارنة مع ٢٨ عام ٢٠٠٦ و ١٩ عام ٢٠٠٥ أي بين ثلاثة وأربعة أطفال شهرياً. استفاد الرضع من برنامج احتضان للأسر المحرومة من الإنجاب والذي تشرف عليه وزارة التنمية الاجتماعية، في هذا البلد المسلم الذي يحرم التبني لكنه يبيح تكافل اليتيم. وتلك الأعداد لا تشمل فئة اللقطاء «معروفي الأمهات مجهولي الآباء» ممن عثر عليهم وعددهم ٣٥ العام الماضي، و٢٧ في عام ٢٠٠٦ و٢٦ في عام ٢٠٠٥. سابقاً، لم يزد المعدل السنوي عن ٢٠ حالة بين عام ١٩٥٣وعام ٢٠٠٤.

يضمن قانون الأحوال المدنية الأردني جملة من الحقوق للأطفال المجهولي النسب بما في ذلك حقهم في الحصول على اسم رباعي (منتحل) ووثائق رسمية مثل الهوية الشخصية ودفتر العائلة، وجواز السفر وحقهم بالاندماج الأسري.

ويقول أختصاصيون في علم الاجتماع إن تنامي أعداد اللقطاء في دولة محافظة تحرم الإجهاض إلا في حالات محددة يتشكل فيها خطر على حياة الأم والجنين، يشكل دليلاً على ملامح تمزق في النسيج الاجتماعي وتجنياً على المرأة والطفل. ومرد هذا الخلل غياب «التشريعات الرادعة» والعدالة في التعامل القانوني

والمجتمعي حيال المرأة والرجل، والعزوف عن الزواج بسبب ارتفاع الأسعار، والبطالة، والفقر، والجهل، وتفكك الأسر، وزيادة في العمالة الوافدة مع ثقافاتهما غير المتجانسة عبر ٧٠ ألف مدبرة منزل و١٢ ألف حارس عمارة.

أستاذ في علم الاجتماع فضل عدم ذكر اسمه عزا ذلك إلى «علاقات جنسية خارج الإطار الشرعي، وارتفاع مستوى الجهل، وضغوط مجتمعية وخلل في نظام القيم والعلاقة بين الجنسين».

أما الناشطة النسائية رنا الحسيني فتعزو انتشار هذه الظاهرة إلى «ثنائية الجهل والانفتاح» وتتحدث عن «جهل بالدين وبالثقافة وعن مناهج مدرسية ضعيفة ومدرسين غير مؤهلين. بالإضافة إلى ما توفره الفضائيات من إمكانات للمشاهدة».

ولا تعفي الحسيني، التي كانت أول صحافية في الأردن تسلط الضوء على ظاهرة ما يسمى بـ»جرائم الشرف» وتحولها إلى قضية رأي عام، الأهل ونظام التعليم من المسؤولية معتبرة أن «الأسر لا تفتح هذه القضايا الحساسة مع أبنائها فيلجون الحياة من دون معرفة أو وعي». كذلك تشير إلى غياب التثقيف والوعي الصحي ضمن مناهج التربية والتعليم معتبرة أن بعض المعلمين يقفزون عن دروس الأحياء في المدارس.

اللقطاء الذين يعثر عليهم لا يشكلون إلا رأس جبل الجليد في مجتمع تقليدي وغير مستقر ثقافياً يقفز صوب الانفتاح. الباقي قد يدفن أو يجهض في ظروف غير آمنة تعرض حياة الأم للخطر في غياب خدمات رعاية، أو «ملاذات آمنة» بحسب أطباء ومسؤولين.

ويطالب رئيس المركز الوطني للطب الشرعي مؤمن الحديدي بالسماح بالتخلص من «الأطفال اللقطاء» عبر الإجهاض في الأسابيع الأولى من الحمل «بدلاً من تركهم في ظروف قد تعرض حياتهم للخطر» الأمر الذي يعتبر «شروعاً» في القتل حسب القانون.

في الجهة الأخرى يقف أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة في الجامعة الأردنية محمود السرطاوي ضد دعوات السماح بالإجهاض في حالات الحمل الناتج

عن الزنا لأن في ذلك أساليب غير مشروعة دينياً أو قانونياً. ويقول «الدعوة لمعالجة مثل هذه الموضوع دعوة غريبة عن قيمنا ومبادئنا وهي نوع من (الوأد) أي القتل الذي نهى عنه الله عز وجل والاعتداء على الأجنة بمجرد علوقها في الرحم هو جريمة محرمة في الشريعة الإسلامية لأنها أجنة قابلة للنمو لكي تكون إنساناً مكتملاً كرمه الله عز وجل».

وشكلت وزيرة التنمية الاجتماعية "هالة بسيسو لطوف" لجنة لدراسة تنامي ظاهرة «الأطفال اللقطاء للحد منها عبر وضع اقتراحات وحلول»، وذلك فور استلامها هذه الحقيبة الوزارية نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ٢٠٠٧. تضم اللجنة ممثلين عن ١٧ هيئة عامة خصوصاً وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة والعدل والأوقاف والداخلية ومؤسسة حماية الأسرة وعدداً من الإعلاميين، فالقضية، برأيها، تمس مجتمعاً بأكمله وليس فقط وزارة التنمية الاجتماعية.

ويطالب رجال قانون وعلماء مجتمع ومسؤولون في الأردن بتشديد قانون العقوبات ضد الذين يرمون الأطفال اللقطاء للتهلكة لردعهم. كما أن هناك مطالبة بتعديل قانون الأحوال المدنية للسماح للأطفال الذين لا يملكون أوراقاً ثبوتية بالحصول على شهادة ميلاد من دون اللجوء إلى المحاكم. وهناك أصوات تطالب بتبسيط إجراءات العدالة الجنائية نحو الضحية والمساندة النفسية وجمع الأدلة.

وقد عالج قانون العقوبات موضوع اللقطاء في المادة – ٢٨٩ التي نصت على إن «كل من ترك ولدا أو بنتاً، دون السنتين من عمره دون سبب مشروع أو معقول يؤدي إلى تعريض حياته للخطر أو على وجه يحتمل أن يسبب ضرراً مستديماً لصحته، يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات». كما نصت المادة ٢٨٨ من القانون نفسه على «أن من أودع ولداً مأوى اللقطاء وكتم هويته، عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين». الحكومة راجعت تشريعات الأطفال المجهولي النسب في ضوء المعايير الدولية مثل مشروع قانون حقوق الطفل المرفوع لمجلس النواب منذ عام ٢٠٠٤ ومشروع نظام الاحتضان المرفوع لمجلس الوزراء منذ عام ٢٠٠٧.

وجددت الصدمة التي تركها تنامي المشكلة مطالب أطباء ومتخصصين بإنشاء بنك للحمض النووي كنواة لبناء قاعدة بيانات عن الأمهات اللاتي يلدن في المستشفيات لتثبت العلاقة بين المولود ووالديه. وهناك مطالبة بفتح سجل وطني لتسجيل هذه الحالات.

وعلى رغم طرق التخلص غير الأخلاقية التي مورست بحق بعض اللقطاء أخيراً يجد موسى شتيوي، أستاذ علم الاجتماع، إن «المرأة دائما تقع ضحية». ويضيف: «من غير المقبول أن يجري تحميلها المسؤولية وحدها، وعلى الرجل الذي شاركها فعلتها تحمل المسؤولية بشتى أشكالها، وعلى الجهات المسؤلة ضمان الأمن والحماية لهؤلاء النساء». فالقانون وحده لا يردع، من دون توعية مرتبطة بالشراكة بين القطاعات كافة والجرأة في التعامل مع هذه القضية وعدم دفن الرؤوس في الرمال والبحث في مكونات الثقافة الجنسية من خلال المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام.

والنظام الجديد منح الأسر الأردنية الأولوية في الاحتضان قبل أي أسرة خارج الأردن لسهولة متابعة الطفل ولرغبة الوزارة بأن يكون الطفل المحتضن في الأردن. كما سمح النظام الجديد للأسرة المحتضنة لطفل من دور الرعاية أن تقوم بالاحتضان للمرة الثانية شريطة أن يكون الطفل الثاني المحتضن من نفس جنس الطفل الأول.

ويذكر أن وزارة التنمية الاجتماعية منحت حق الاحتضان إلى ١٩٤ أسرة خارج الأردن و ٧٠٦ أسرة داخل الأردن.

ثانياً: تجربة العراق

تعد ظاهرة الولادات غير الشرعية للأطفال (مجهولي النسب) من الظواهر الاجتماعية السلبية في مجتمعنا حيث تفوق خطورتها ظواهر اجتماعيه أخرى كالتشرد والانحراف وغيره لأن مجهولي النسب ضحية سوء تصريف الطاقة الجنسية من جهة واختلال القيم الأخلاقية لدى فاعليها والمتمثلة بغياب الضمير الاجتماعي وضعف الذات الإنسانية وانعدام الوازع الأخلاقي من جهة أخرى.

والولادات غير الشرعية اعتبرتها كل الشرائع الوضعية والدينية جريمة وتصدت لها بكل قوة لقد استخدمت ألفاظاً كثيرة على مدى التاريخ حول هذه الولادات فكانوا يوصفون باللقطاء ونظرا لما تحمله هذه التسمية من دونية تقلل من إنسانيتهم وتضعف من آدميتهم وتحط من شأنهم واعتبارهم لذا استبدلت هذه التسمية بعبارة مجهولي النسب وهذا ما سار عليه المشرع العراقي والذي عالج وضعهم القانوني في القوانين الآتية:-

١- قانون الرعاية الاجتماعي ١٢٦ لسنه ١٩٨٠.

٢- قانون رعاية الأحداث رقم ٧٦ لسنه ١٩٨٣.

٣- قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنه ١٩٥٩ وتعديلاته.

ولكون مجهولي النسب يعتبرون ضحية لتصرف بعض الأفراد ولاعتبارات إنسانية عالج المشرع العراقي وضعهم على محورين:

المحور الأول: خصص القانون هيئات اجتماعية لرعايتهم ومواصلة عملية تنشئتهم فالإنسان لا يستطيع العيش بمفرده بعد ولادته سوى ساعات قليلة فالمشرع العراقي أوجد مؤسسات إيوائية يودع فيها مجهولي النسب تسمى دور الدولة بإشراف دائرة الرعاية الاجتماعية وهي مقسمة حسب الفئات العمرية بالشكل الأتي:

أولاً: دور الدولة للأطفال تستقبل الأطفال من عمر يوم واحد ولغاية السنة الرابعة.

ثانياً: دور الدولة للصغار وهي على قسمين الأول يستقبل الصغار من عمر أربع سنوات ولغاية عمر الثالثة عشر والقسم الأخر يستقبل الأحداث من سن ثلاث عشر إلى الثامنة عشر الإناث والذكور كل على حده ويشترط لقبول الأطفال في هذه الدور إن يكونوا عراقيين أرسلوا بقرار من محكمة مختصة (محكمه الأحداث) أو من جهة إدارية توصي بقبولهم وقد أكد المشرع العراقي في المادة ١١ من نظام دور الحضانة رقم ٥ لسنه ١٩٨٦ بالمنع البات لكل من يحاول التمييز بين هذه الشريحة من الأطفال وبين غيرهم من أولاد المواطنين الآخرين ويحاسب انضباطيا كل من يمس قصدا شعورهم بإنسانيتهم. وقد نص النظام على إعطاء الأولوية لقبول مجهولي النسب والمشردين وغيرهم من ضحايا التفكك الأسري.

المحور الثاني: يتم عن طريق مواصله تنشئتهم في أسر بديلة بغية تعويضهم الحنان الأسري ويتم ذلك ن طريق الضم إلى أسر مثلا غير قادرة على الإنجاب وتحت إشراف أخصائيين اجتماعيين من دائرة الرعاية الاجتماعية وقد أورد قانون رعاية الأحداث في المادة ٣٩ منه شروط الضم التي يجب على محكمة الأحداث التأكد من توافرها لإصدار قرر الضم وهي أن يكون طالبا الضم عراقيين يمتازان بحسن السيرة والسلوك، عاقلين، سالمين من الأمراض السارية والمعدية، ولهم القدرة الاقتصادية للإنفاق على الصغير المضموم وأن تتوفر النية الحسنة لدى الزوجين طالبي الضم.

وتصدر محكمة الأحداث قرار الضم بصورة مؤقتة لمده ستة أشهر تجريبية تمدد لستة اشهر أخرى يقوم خلالها الأخصائيون الاجتماعيون بزيارة الأسر ة طالبة الضم للاطلاع على هوية الزوجين في تربيه الطفل المضموم وفي حاله شعور الباحث الاجتماعي بأن من مصلحة الصغير غير متوفرة يقوم بتقديم تقريره إلى المحكمة لإلغاء قرار الضم وتسليم الصغير إلى الجهات التابعة لدائرة الرعاية الاجتماعية أما إذا توافرت لدى المحكمة القناعة أن مصلحة الصغير بالبقاء مع العائلة طالبة الضم تلزم المحكمة هذه الأسرة بالشروط الآتية:

١- الإنفاق على مجهول النسب من الإناث حتى الزواج زمن الذكور حتى بلوغ سن الغلام والقدرة على العمل وفق القوانين المرعية أو حصول الطالب على شهادة الإعدادية.

٢- شمولهم بالميراث والتركة على أن لا تتجاوز ثلث التركة وبما يعادل حصة أصغر وارث.

٣- الإقرار بنسب مجهول النسب إلى الأسرة طالبة الضم وفق قانون الأحوال الشخصية.

٤- يعتبر هذا الصغير عراقيا مسلما وترسل محكمة الأحداث نسخة من قرارها هذا إلى:

أ. مديرية الجنسية لمنحه الجنسية العراقية.

ب. مديرية الأحوال المدنية لمنحه هوية أحوال مدنية وقيده في سجلاتها في خضم هول الأحداث الجارية في العراق نسينا بعض من فئات مجتمعنا بحاجة منا إلى لمسة حنان واجب أخلاقي وإنساني وديني برعاية من هم بحاجة للرعاية دون النظر إلى أصلهم وبدون أي تمييز كونهم مواطنين عراقيين واجب علينا تقديم يد العون بمختلف الوسائل لهم خصوصا مع تقلص الخدمات المقدمة لهم وتوقف العمل ببعض برامج الرعاية الاجتماعية بسبب ظروف البلد وقلة التخصصات لمثل هذه البرامج الاجتماعية والفساد الإداري المستشري في كل مكان قلّص إلى حد كبير الرعاية الحكومية لمجهولي النسب بالإضافة إلى أن العمل الخيري في العراق لازال دون الطموح بشكل كبير وهو بحاجة إلى أن يلعب دورا أكبر لتمويل هذه البرامج أو إنشاء دور إيوائية لمثل هذه الحالات اقترح لمعالجة قصورنا كمجتمع تجاه الأطفال فاقدي الرعاية الأسرية ما يلي:

- زيادة عدد دور الدولة في كافة محافظات العراق لإيواء هؤلاء الصغار والاهتمام بتجهيزها وإعداد الكوادر المدربة والمؤهلة إنسانيا للتعامل مع الصغار وأن تخضع هذه الدور لمراقبة منظمات المجتمع المدني المهتمة بشئون الأسرة والطفل.

- على الجهات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بشئون الطفولة المبادرة الجادة بفتح دور إيوائية للأطفال مجهولي النسب والمشردين وفاقدي الرعاية الأسرية ويكون عملها بإشراف وزارة شئون المرأة والأسرة أو أن تساهم في مشاريع الدولة بشكل فعال بما يطور الخدمات المقدمة من هذه الدور وتفعيل العمل الخيري بشكل كبير في هذه المجال لنرى صورة جديدة لنا كعراقيين محبين لعمل الخير ومتآزرين جميعا لمد يد العون للمحتاجين.

- على وزارة العمل والشئون الاجتماعية أو وزارة المرأة والأسرة وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة الحث على ضم هؤلاء الصغار إلى الأسر البديلة أو المصطنعة لتوفير مناخ أسري لنمو هؤلاء الصغار فالميلاد الثاني لهؤلاء الصغار هو تكوين شخصيتهم الاجتماعية

والثقافية. مجتمعنا بحاجة إلى أن يصنع من هؤلاء الصغار أفرادا صالحين لا نتركهم فريسة أصحاب النفوس الضعيفة لاستغلال الطفولة البريئة.

- الترويج الإعلامي للمشاريع الخيرية.
- إجراء دراسة مراجعه لقانون رعاية الأحداث والرعاية الاجتماعية والأحوال الشخصية فيما يتعلق بضم طفل مجهول النسب وخصوصا أن الإجراءات القانونية المشددة للضم من إرث ونسب تجعل أغلب الأسر تتردد في ضم هؤلاء الصغار وإيجاد صيغ قانونية معقولة تجعل إجراءات الضم مقبولة أكثر وإيجاد صيغ بديلة عن الضم لإيجاد مناخ أسري يعيش فيه الصغار مجهولو النسب.
- إيجاد مشروع مشترك بين وزارة العمل والشئون الاجتماعية ووزارة المرأة والأسرة ومنظمات المجتمع المدني وكما أتمنى الجهات الخيرية حول برنامج للأسر مصطنعة ترعى مجهولي النسب ويكون من البرنامج توفير مساكن لهذه الأسر على شكل قرى للأطفال وإعطاؤهم رواتب لمواجهة ظروفهم الاقتصادية ولتأمين قيامهم برعاية هؤلاء الصغار بشكل إنساني وهذا البرنامج بديل أكثر إنسانية من دور الدولة بتوفير جو أسري لتنشئة الأطفال ودون شروط تعجيزية للأسر ويكون البرنامج بإشراف الجهات أعلاه.